

المفهوم الليبرالي للتعددية الثقافية

ياسر قنصوه ■

هل يمكن إدراك المفهوم الليبرالي للتعددية الثقافية من خلال الإيمان الليبرالي بالأهمية الأخلاقية والإنسانية للتنوع؟ إن الليبرالية - على مختلف أشكالها الفكرية - تؤمن بفكرة التنوع في سياق توكيدها للتعددية، هذا الأمر الذي يبدو متسقاً مع الإعلان العالمي للتنوع الثقافي الذي صدر عن اليونسكو عام (2001م)، في نظرتة إلى أن «الدفاع عن التنوع الثقافي أمرٌ لازم أخلاقياً، ولا يمكن فضله عن الكرامة الإنسانية، إذ يتضمّن التزاماً بحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ لا سيما حقوق الأقليات والسكان الأصليين، وتمثل الحقوق الثقافية مع حقوق الإنسان كياناً متكاملًا لا يمكن تقسيمه، وتقوم على الاعتماد المتبادل»؛ لكن الإشكالية المنبثقة عن المفهوم الليبرالي للتعددية الثقافية هي كيفية التوفيق بين تلك الحقوق الإنسانية - التي اعتمدها المبدأ الليبرالي كدلالة على المواطنة في ظل نظمٍ ديمقراطية ليبرالية دستورية - والدفاع عن حقوق الجماعات العرقية الثقافية التي تهدف إلى نيل الاعتراف بخصوصيتها وتطلعاتها المتميزة.

■ أستاذ الفكر السياسي، جامعة طنطا - مصر.



ومن هذه الزاوية يبدو الثقافي مرتبطاً - على نحو وثيق - بالسياسي، فالحديث عن نموذج الدولة القومية المتجانسة - التي عبر عنها المبدأ الليبرالي الديمقراطي بصورة مؤثرة - يقابل بالاستهجان والرفض من قبل مؤيدي التعددية الثقافية من منطلقات متعددة؛ منها:

1 - تصوّر الدولة كياناً مُسيطرًا عليه من قبل قومية معينة دون مشاركة جميع الأفراد من قوميات أخرى لديهم حق المواطنة على قدم المساواة.

2 - رفض كل سياسات الإقصاء أو الاستبعاد، مما يفرض على تلك القوميات أو الأقليات إنكار هويتهم الثقافية المميزة، في ظل توجه سياسي يفرض سيطرته من خلال تسلط قومية معينة.

ويثير هذا الاستهجان سؤالاً عن كيفية قبول الجانب السياسي في الدولة أو السلطة الاعتراف أو محاولة التكيف مع التراث الثقافي للجماعات غير المسيطرة على قدم المساواة مع الجماعة المسيطرة.

وتطرح الإشكالية نوعية الاعتراف الذي يمكن أن تقدّمه الدولة لتلك الجماعات العرقية أو الأقليات بما لحق بها من ظلم تاريخي. إن سياسة الاعتراف ومحاولة الإقرار بما حاق بالأقليات والجماعات القومية غير المسيطرة لا يمكن فهمه في السياق الليبرالي إلا من خلال رؤية فلسفية تؤسس لمبادئ عادلة تشكل معياراً أو قاعدة للتعامل، ومن ثم لا يمكن إغفال أهمية التأسيس الفلسفي للعدل في ظل نظم ديمقراطية ليبرالية، فلا يمكن إدراك المفهوم الليبرالي للتعددية الثقافية دون التأسيس الفلسفي الذي يتيح إمكانية البناء السياسي لنظام يقوم على التعددية الثقافية، كما تمثل التعددية الثقافية بدورها صورة فلسفية لما ينبغي أن يكون من وجهة نظر مؤيديها، مما يطرح تصوراً لمستقبل ليبرالي يحمل إمكانية التحقق للتعددية الثقافية، كما يراد لها.

أصل المفهوم ودلالاته:

1 - الليبرالية أم ليبراليات متعدّدة؟

لعل أكثر التعبيرات شيوعاً أن يقال «المذهب الليبرالي» أو «النظرية الليبرالية» أو الفلسفة الليبرالية.... إلخ، كما لو كانت الليبرالية واحدة من

تلك المذاهب، النظريات، أو الفلسفات التي تعبر عن مجموعة من الآراء والأفكار والتصورات المرتبط بعضها ببعض على نحو منطقي مما يجعلها وحدة عضوية ذات نسق واحد ومتماسكة. إننا لا نستطيع القول بأن ثمة نقطة انبثاق معينة في الزمان في عصر ما، أو بلغت أوج مناقشتها في عمل مفرد. فقد كانت الليبرالية - بأشكالها المتنوعة - موقفاً عقلانياً قبل أن تصبح عرضاً نظرياً واعياً بذاته. فهي في مجملها تاريخ الكشف عن العديد من الانحرافات Deviation والتحويلات Transitions الفكرية، فعلى سبيل المثال: الأهمية التي يعزوها «لوك» Locke للقانون الطبيعي، وجون ستيوارت مل J. S. Mill للنفعية،

وتوماس هل غرين T. H. Green للتحقق الذاتي الأخلاقي - ، تحول دون تكامل عملهم في مذهب واحد مترابط ومتماسك أو متسق؛ فالحديث عن أحد الكتّاب الليبراليين يعني أن شيئاً ما قد قيل عن الليبرالية برمتها¹.

ومن الجدير بالذكر أن الحرية - التي تمثل جوهر الليبرالية - لا تمثل - وفقاً للفهم الشائع - تراثاً غريباً واحداً؛ بل ترى وجهة نظر ليبرالية «أنه منذ تجريبية هيوم Hume وعقلانية روسو Rousseau أصبح لدينا تراثان مختلفان للحرية.

ويتميز التراث الإنجليزي الناشئ من تجريبية «هيوم» بأنه تجريبي وغير نسقي. أما التراث الفرنسي فقد كان نظرياً وعقلانياً. وقد قام التراث الإنجليزي في نظرية الحرية على تفسير التقاليد والنظم التي نشأت ونمت بصورة تلقائية، ولم تكن أبداً مفهومة بصورة تامة. أما التراث الفرنسي فقد كان هدفه إقامة «اليوتوبيا» لكن محاولته هذه لم يصادفها النجاح أبداً. ويقدم أيضاً المذهب العقلاني الحجة على أن التراث الفرنسي - بافتراضاتهم المغرورة عن القدرات غير المحدودة للعقل الإنساني - كان عاملاً مؤثراً في تطور نظرية الحرية؛ بينما

إن الحرية - التي تمثل جوهر الليبرالية - لا تمثل - وفقاً للفهم الشائع - تراثاً غريباً واحداً؛ بل ترى وجهة نظر ليبرالية «أنه منذ تجريبية هيوم Hume وعقلانية روسو Rousseau أصبح لدينا تراثان مختلفان للحرية.

Manning, D. J. Liberalism, London, Dent and Sons, 1976, p.9.



لم يسهم التراث الإنجليزي إلا بالقليل في هذا التطور. وفي الحقيقة يعدّ هذا التمييز غامضاً. فما نسميه التراث الفرنسي للحرية قد نشأ بصورة كبيرة من محاولة تفسير النظم البريطانية. وعن وصف الكتاب الفرنسيين لهذه النظم انتقلت مفاهيمها وتصوراتها إلى بلدان العالم الأخرى¹.

ومع تألق المبدأ الليبرالي في القرن التاسع عشر اختلط التراثان بعضهما ببعض؛ فقد حجب انتصار أنصار «الراديكالية الفلسفية»² - الذين شايعوا معتقدات بنتام Bentham على الهويغ (الأحرار) أوجه الاختلاف الأساسية والواضحة بصورة كافية بين الديمقراطية الليبرالية (البريطانية)، والديمقراطية الاجتماعية أو الديمقراطية الشمولية (الفرنسية)³.

ويمكن أن نقول بوضوح: إن المطلب الليبرالي بالنسبة للحرية كانت له نتائج إيجابية وأخرى سلبية؛ فمن ناحية تم طرح نمط جديد من المجتمع والدولة يشجع كلاهما الاستقلال الذاتي، والمطالبة الفردية في السلطة والثروة. ومن ناحية أخرى، وعى الليبراليون بدرجة كافية أن حق الحرية يجب مراجعته عن طريق القدر الأعظم من نبالة الغرض. وقد جاءت رؤيتهم في القرن التاسع عشر لأهمية مبدأ التعاقد أو الاتفاق الحر المتبادل في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وسرعة الاستجابة للحجة الاشتراكية القائلة بأن الحرية الاقتصادية بالمعنى (الفردى) الليبرالي تعني انعدام العدالة الاجتماعية. إن المنطلق الفردي في الليبرالية ليس دلالة على النزعة الواحدية Monism، لكنه يدلّ على نقطة انطلاق محورية تتعدّد نطاقاتها وتتسع لتصنع من تعدديتها حالات عقلانية تفسيرية لكيفية الاختيار من بين بدائل.

1 - Hayek, F., The Constitution of Liberty, London, Routledge and Kaganpaul, pp. 334, 45-55.

2 - الراديكالية الفلسفية: الراديكالية Radicalism مصطلح مشتق من اللاتينية بمعنى «الجزر» radix، وقد استعمل في القرن التاسع عشر لوصف النزعة التي تروم إصلاحاً جذرياً drasticroform. وكان الراديكاليون البريطانيون في القرن التاسع عشر يريدون توسيع نطاق التصويت في الانتخاب، وإصلاح النظام السياسي.

ينظر في: Bealey, Frank, The Blackwell Dictionary of Political Science, Blackwell Publishing, Oxford, 1999, p. 278.

Hayek, Op.cit. p. 55.

ومن هذه الزاوية تقترن الليبرالية - في إطارها المجتمعي والإنساني - بالتعددية؛ حيث لا توجد فكرة واحدة يمكن التسليم بها أو اعتناقها بوصفها قيمة مهيمنة مطلقة؛ «فالتعددية Pluralism» هي الإيمان بأن ثمة سبلاً عديدة للحياة العقلانية؛ للعيش في ظل حياة كريمة، إذ إنها تعني قدرة الناس - بصورة حرّة - على اختيار بديل من بين بدائل متاحة لحياة كريمة. إنها تبدو مضادة لتلك الرؤية الميتافيزيقية للحياة التي ترى أن ثمة سبباً واحداً ملائماً لحياتنا المعيشة¹.

تقترن الليبرالية

- في إطارها المجتمعي
والإنساني - بالتعددية؛
حيث لا توجد فكرة واحدة
يمكن التسليم بها أو
اعتناقها بوصفها قيمة
مهيمنة مطلقة؛ «فالتعددية
Pluralism» هي الإيمان
بأن ثمة سبلاً عديدة
للحياة العقلانية؛ للعيش
في ظل حياة كريمة.

2 - الرؤية الليبرالية المبكرة للتسامح:

لم يكن «جون لوك» John Locke (1632 - 1704) - أحد رواد الليبرالية الأوائل في القرن السابع عشر داعياً إلى التعددية الثقافية، كما بعض الليبراليين المعاصرين، لكنه كان مهتماً للأرض التي تأسست عليها رؤى وقيم التعددية الثقافية، التي تثير جدلاً من منطلقات متعددة اليوم؛ فسلطة الدولة التي تخضع للأغلبية المقيدة Constrained Majority كما يرى «لوك» يجب ألا تسمح لإرادة الأغلبية بأن تقوِّض أو

تنتهك الحقوق الطبيعية المكفولة لجميع المواطنين. هذه الحقوق التي تمثل حالة الطبيعة، تلك الحالة التي يعامل فيها الناس بعضهم بعضاً بأسلوب مدني وفقاً لمعايير توافقية يقبلها الجميع، «إن لحالة الطبيعة قانونها الملزم، إنه ملزم للجميع؛ لأنه يعمّ جميع البشر ممن يراعونه من حيث هم أفراد من الجنس البشري متساوون ومستقلون، فلا يجوز لأحد أن يلحق ضرراً بحياة شخص آخر، أو صحته أو حريته، أو ممتلكاته.... وقد وهبهم (الخالق) قدرات

1 - Werner, M., Liberalism Pluralism and Multiculturalism, in Twenty first century, by Robert B. Tapp. Ed., Multiculturalism: Humanist Perspectives, Humanism Today: Volume 14, N.Y. Prometheus Books, 2000, p. 91.



متماثلة، يتقاسمون جميعهم مجتمعاً واحداً من الطبيعة، لذا لا يفترض أن يكون بيننا أي نوع من الخضوع من شأنه أن يسوغ لنا تدمير الآخر»¹.

وفي ظل قدرات البشر المتماثلة تتوسّع فكرة المساواة، وعبر الاعتقاد في المساواة الإنسانية تكمن قيمة التسامح «Toleration»، الذي ينص على حماية حقوق الجميع، فعلى سبيل المثال «ليس من سلطة الدولة أن تتدخل في مجال المعتقد الديني؛ فسلطة الدولة لا تشمل أموراً تتعلّق بالمعتقد الديني؛ فالدولة لا يمكنها استخدام سلطاتها في الدفاع عن معتقدات دينية معينة. وفي الحقيقة لا يمكن استغلال سلطة الدولة بطريقة مريبة في موضوع «خلاص النفوس البشرية»² Salvation of Souls.

ومن رفض السلطة المطلقة التي يمكن عدها السمة المميزة للتعددية، ومن بزوغ التعددية السياسية بوصفها كابحاً لجماح مذهب السيادة (المطلقة) التي تهدف إلى واحدة المصدر للسلطة السياسية - يمكن فهم الأفكار الليبرالية السياسية الأولى التي مكّنت للتعددية الثقافية أن تتخذ وضعيتها فيما بعد، ومن خلال الدراسات المعاصرة. فقد كانت أفكار رواد التعددية في الفكر الليبرالي - من أمثال «مونتسكيو» Montesquie و«فيكو» Vico و«هيردر» Herder - بمثابة ردّ الفعل الحاسم على الواحدة الأخلاقية التي شكلت ملامح الفكر السياسي منذ الفلاسفة اليونانيين القدماء؛ فقد حاول كل منهم قطع الصلة مع التقاليد الراسخة للواحدة الأخلاقية، وطرح أسس البديل القائم على التعددية، فمقارنة بأسلافهم أدركوا أن البشر يولدون في إطار مجتمعاتهم الثقافية التي تشكل شخصهم، وتميزهم بطابعها المميز بصورة جادة. وتسعى مختلف الثقافات إلى إعادة تشكيل الطبيعة الإنسانية المشتركة بطرائق متباينة؛ ولذلك فإن البشر يخرجون إلى حيز الوجود متشابهين ومختلفين في آن معاً»³.

1 - Locke, J., The Second Treatise of Government, ed. by Thomas P. Peardon, N.Y. Bobbs-Merrill, 1952, p.5, para.6.

2 - Locke, J., A Letter on Toleration, Indianapolis, Bobbs-Merrill, 1955, p.17.

3 - Colin, Forrelly, An Introduction to Contemporary Political Theory, London, Sage Publication, 2004, p.77.

3 - النموذج الأمريكي للتعددية:

استمراراً للنهج التعددي السياسي أبان مؤلفو الأوراق (الوثائق) الفيدرالية The Federalist Papers - وهم هاملتون Hamilton وماديسون Madison وجاي Jay - الذين تمت من خلالهم صياغة الدستور الأمريكي، عبر ما طرحه «مونتسكيو» في محاولة لصياغة توليفية جديدة لرؤيته لأسلوب الحكم الإنجليزي الذي مثل حاجزاً قوياً أمام الطغيان أو الاستبداد. وما من سبيل لصنع هذا الحاجز سوى بالتعددية المؤسساتية من خلال النظام الفيدرالي أو «الحكومة الفيدرالية»¹.

في ظل قدرات البشر
المتماثلة تتوسع فكرة
المساواة، وعبر الاعتقاد
في المساواة الإنسانية
تكمُن قيمة التسامح
(Toleration)، الذي ينص
على حماية حقوق
الجميع، فعلى سبيل
المثال «ليس من سلطة
الدولة أن تتدخل في
مجال المعتقد الديني».

وهذا ما يعبر عنه «مونتسكيو» بفصل السلطات، وهذا ما يفترضه «ماديسون» في رؤيته للأناية الفردية التي تسعى إلى زيادة السلطة الفردية إلى أقصى حد ممكن، ومن ثم يتم صدام المصالح بين أولئك الأفراد الساعين إلى زيادة سلطاتهم إلى الحد الأقصى. ولذلك يستلزم الأمر شكلاً من أشكال الحكم يتأسس على توخي الحذر من عواقب أنانية المواطنين... إنه من المهم إقامة جمهورية تتسع لتضم بين أركانها جماعات ومساحات من الأراضي مختلفة الخصائص، بحيث

تنشأ الجماعة السياسية على نحو تعددي ومتنوع. إن وجود مسارات متعددة لهذا النوع من التجزئة الاجتماعية سوف يقلص من إمكانية طغيان الأغلبية². ربما كانت هذه الرؤية السياسية للفيدرالية علامة أولية على مسار التعددية

1 - الحكومة الفيدرالية Federal Government: هي نمط دستوري يعدّ مناقضاً للحكومة الوحيدة (المركزية) Unitary Government حيث تتوزع السلطة بين الحكومة المركزية Central Government والسلطات الحاكمة الإقليمية Region Alauthorities؛ بحيث تكون كل واحدة منها ذات سيادة Sovereignty في نطاق مسؤولية كل منها.

Bealey, Frank, op.citp. 130.

ينظر في:

2 - ينظر في: Dahl. R., A Preface to Democratic Theory, Chicago, Chicago University Press, 1956, pp.30-33.



الاجتماعية، التي لم يتم تفعيلها إلا لاحقاً من حيث أهمية التوازنات غير المؤسساتية في تأثيرها على السلطة بصورة لا تقل عن التوازنات والضوابط المؤسساتية.

وقد جاءت الإضافة الليبرالية البارزة إلى التعددية من «ألكسيس دي توكفيل» Alexis de Tocqueville (1805 - 1859) الذي تأثر بالنظام السياسي الأمريكي، فقدم مؤلفه الشهير «الديمقراطية في أمريكا» Democracy in America (1835 - 1840)؛ ليؤكد من خلال مؤلفه هذا كم هي الحاجة ملحة إلى علم سياسةٍ جديدٍ لهذا العالم الجديد (أمريكا)، وليؤسس لعلم دراسة الأنماط أو (التصنيف إلى نماذج أو فئات) Typology¹، ومن خلاله أبرز التباين بين المجتمعات الديمقراطية أو المجتمعات الأرسطوقراطية، خاصة بين المجتمع الفرنسي (الأرسطوقراطي) والمجتمع الأمريكي (الديمقراطي)².

كما أبان عن كيفية تأمين المجتمع ضد الطغيان. ويشير هنا إلى أسلوب استخدام الأمريكيين للحرية السياسية لمقاومة النزعة الأنانية الكامنة في الفردية، بالانفتاح على الجميع، وليس على جماعة أو فئة بعينها، «فعندما يتقدم الناس إلى ساحة السياسة، فإنهم يتعلمون كيفية المجادلة مع كثيرين ممن يختلفون معهم ودون هذا الجدل قد يظنون أغراباً بالنسبة لهم»³.

إن قيمة ما كشف عنه «توكفيل» تكمن في توضيحه أن الديمقراطية بقدر ما تؤكد من فردية تؤمّن الاستقلال الذاتي أو الشخصية المستقلة؛ فإنها تضعف الأفراد، حيث يستغرق كلٌّ منهم في وضع لا يتيح له الفرصة لمساعدة أقرانه؛ فالمساواة تفرض الوحدة على الفرد، ومن ثم فإن الحل لدى

1 - علم دراسة الأنماط Typology قائمة بالفئات المستخدمة في التصنيف. ولقد وضع علماء السياسة قوائم تصنيفية للسلطات والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط والثقافات السياسية والدول، وهي تعد مفيدة في المنهج أو الطريقة المقارنة. Bealey, op.cit. p.328.

2 - يوضح «دي توكفيل» أن المجتمع الأرسطوقراطي ترتبط فيه النخب بأهدافهم المشتركة لحماية وضعيتهم الاجتماعية بينما يصبح المجتمع الديمقراطي فردياً وضعيفاً في الوقت نفسه.

3 - Tocqueville, Democracy in America, ed. J.P. Mayer and Max Lerner, N.Y. Harper and Row, 1966. p.482.

«توكفيل» يكمن في إعادة التفكير في المصلحة الخاصة لتشمل مصلحة الآخرين؛ حيث يتعين على الفرد «أن ينكر ذاته ليفكر في الآخرين من أجل مصلحته الذاتية»¹، ومن خلال أنظمة حكومية لا مركزية وفيدرالية كالتي ضمنها الدستور الأمريكي عام 1789. تلك النظم التي امتدحها «توكفيل» بوصفها نقيضاً للمركزية الإدارية، وعبر ما أرتأه «ماديسون» للنموذج الفيدرالي كعملية تقيّد إمكانية اضطهاد الأقليات من قبل الأغلبية بدا الموقف الليبرالي أكثر وضوحاً في إيمانه بالتعددية.

إنَّ قيمة ما كشف عنه «توكفيل» تكمن في توضيحه أن الديمقراطية بقدر ما تؤكد من فردية تؤمّن الاستقلال الذاتي أو الشخصية المستقلة؛ فإنها تضعف الأفراد، حيث يستغرق كلُّ منهم في وضع لا يتيح له الفرصة لمساعدة أقرانه.

ويأتي «وليام جيمس» William James (1842 - 1910) أحد رواد الفلسفة البراغماتية Pragmatism الأمريكية - ليجعل من مبدأ «التعددية» فلسفة يمكن أن تتأسس عليها جملة من الأفكار والنظريات؛، إذ يقول جيمس: «إن من المسلّم به كون العالم تعددياً، وتبدو وحدة وانسجام هذا العالم ظاهرة في أي تجمع أياً كان نوعه.... ومع كل السعي والجهد المبذول لتحقيق الوحدة المطلقة Absolute Unity؛ فإن الأمر يظل قيد المجهول وليس في المتناول. إن العالم تعددي، ولذلك فإنه أكثر شبيهاً بجمهورية فيدرالية منه بإمبراطورية أو مملكة»².

كانت رؤية «جيمس» للتعددية من منطلق تصوره للعالم الذي لا يمكن أن تتحقق فيه «الوحدة المطلقة» بين مكوناته، على الرغم من كل المحاولات الساعية في اتجاه تحقيق هذه الوحدة أو الانسجام المطلق. وما يعيننا من هذا التصور الشامل للتعددية - بالنسبة للتعددية الثقافية في إطارها الليبرالي - أنه يهتم بالمفهوم الكلي للثقافة. ومن خلال التحليل

Ibid., p.482.

Howard G. Callaway, Pragmatic Pluralism, in Top, ed., Multiculturalism: Humanist Perspective, p.225-27.



يمكن فهم وإدراك أوجه التباين والاختلاف بين الثقافات كجزء أصيل من المكوّنات الأساسية لعالم تعددي.

4 - من الفردية إلى الجماعية¹:

على درب ليبرالي مفارق للصورة الفردية التي دعمتها المبادئ الليبرالية التقليدية، ومنهج اجتماعي يحول دون طغيان فئة أو جماعة معينة واستثارتها بالحياة الكريمة - يشير «توماس هل غرين» (T. H. Green 1836 - 1882) إشكالية المقابلة بين طبيعة الشخصية الفردية، وطبيعة التجمع الاجتماعي، وكيفية قيام علاقة بين الاثنين، ويقدم «غرين» تعريفه للحرية بوصفها «القوة أو القدرة الإيجابية على فعل أو التمتع بشيء له قيمة ما أكبر من كونه مجرد فعل أو متعة. وأيضاً مشاركة الآخرين لنا في هذا الشيء الذي نقوم بفعله أو التمتع به»². إن ما يفترضه «غرين» يكشف عن المعنى الأخلاقي للحرية، وأنها ليست حرية واحدة؛ «فإنسان أو أي جماعة من البشر قد تتمتع بالحرية على حساب الآخرين»³.

ومن «غرين» إلى «ليونارد هوبهاوس» (L. Hobhouse 1864 - 1929) في رؤيته للإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً لا ذاتاً منعزلة، ومن ثم فإن الحقوق السياسية التي يتم تناولها معزولة عن سياقها التاريخي والاجتماعي محض خيال⁴، وقد جاء طرح «هوبهاوس» ليؤكد على المشاركة الفردية في وحدة

1 - الجماعية Communitarianism: هي الإيمان بالجماعة ودعم قيمتها، ويرى مؤيدوها أن التجمعات الأصغر Smaller groupings أرقى من التجمعات الأكبر.... ويمكن النظر إليها بوصفها وضعية لجماعة من الناس تجمعهم ثقافة واحدة ينتمون إلى أصول إثنية واحدة.... ولقد اتخذت الجماعية لدى السياسيين - الذين يمارسون نشاطاً سياسياً - شكلاً عملياً لدى الليبراليين الديمقراطيين البريطانيين المؤمنين بالسياسة المجتمعية (المجتمع المحلي) Community Politic أي الاهتمام بالسياسة المحلية... وفي الآونة الأخيرة أو الأحدث نسبياً فإن المجتمعية الأوروبية قد اعتمدت على مبدأ «التفريع» Subsidiarity مما أثار حملات تدعو إلى الاستقلال (الحكم الذاتي).

Bealey, F., op.cit. pp. 75, 6.

ينظر في:

2 - Green, T. H., Works III, ed. by R.L. Nettles- Hip, London, Longmans Green, p. 271.

3 - Green, Liberal Legislation and Freedom of Contracts, in Works, 111. p.370.

4 - Hobhouse, L., The Elements of Social Justice, N.Y. Henry Holt, p. 183.

العمل أو الأداء الجماعي القائم على المساواة في ظل الديمقراطية. ومن خلال سياق تاريخي واجتماعي يضمن الحقوق الأساسية للفرد أو المواطن، مهما كانت التباينات القومية. ويعبر عن هذا بقوله: «لكي يمكن تحقق الحقوق القومية في ظل وحدة الدولة، ومن أجل إتاحة الفرصة للتباينات القومية دون أن تؤدي في النهاية إلى تدمير الحياة؛ لا بد من تعايش تلك التباينات بعضها مع بعض بطريقة معينة، وتظل المشكلة لدى الدولة الحديثة - إذا ما أرادت البقاء - في ألا تعمم حقوق المواطنة المشتركة على مستوى الأفراد فحسب؛ وإنما تدع الفرصة لقيام التنوع وظهور النزعات الجماعية التي تتعارض بعضها مع بعض بصورة ما»¹.

في سياق المفهوم الليبرالي للتعددية الثقافية، ومفهوم التعددية الثقافية في حد ذاته، يجب الحذر من الخلط عند استخدام مصطلح التعددية الثقافية في إطار الفهم الليبرالي بوصفه إدراكاً لأبعاد التنوع الثقافي والاجتماعي القائم بالفعل في المجتمع المعاصر.

وفي سياق المفهوم الليبرالي للتعددية الثقافية، ومفهوم التعددية الثقافية في حد ذاته، يجب الحذر من الخلط عند استخدام مصطلح التعددية الثقافية في إطار الفهم الليبرالي بوصفه إدراكاً لأبعاد التنوع الثقافي والاجتماعي القائم بالفعل في المجتمع المعاصر. بينما تشير «التعددية الثقافية» لدى مؤيديها إلى أن التنوع قد أصبح سمة أساسية للمجتمع ذاته. ويبدو الخلط واضحاً عند طرح مماثلة بين ما هو وصفي وتحليلي، أي تحليل طبيعة التنوع الثقافي والاجتماعي، وما هو

«تقريري» بمعنى أن التنوع أصبح سمة أساسية للمجتمع. مسألة أخرى: يجب الوعي بها عند الحديث في التعددية، وهي التمييز بين قبول التعددية بوصفها دالة على التنوع الذي يؤكد التمييز والاختلاف، وبين التعددية الثقافية بوصفها سياسات وبرامج تتناقض مع فكرة المساواة التي تؤكد عدم التمييز.

لم يأت المفهوم الليبرالي للتعددية الثقافية تأسيساً على الإيمان الليبرالي بالتعددية بمعنى التنوع والاختلاف فحسب؛ بل فرضته ظروف

1 - Kymlicka, W., Liberalism Community and Culture Oxford, Oxford University Press, 1989, p.202.



المجتمع العالمي بعد الحرب العالمية الثانية (1945)؛ حيث أعادت الليبرالية السؤال عن ذاتيتها؛ من حيث إمكانية استمرار المبدأ الليبرالي من عدمه في ظل مستجدات اقتصادية واجتماعية على الساحة العالمية. ومن هنا جاءت تيارات وتوجهات ليبرالية جديدة، حاولت إضفاء البعد الاجتماعي أو الجماعي على الليبرالية؛ توكيداً لعنصر الملاءمة أو التكيف الذي حرص الليبراليون على تفعيله من أجل استمرارية المبدأ الليبرالي. ولا بد من الاعتراف بأن عنصر الملاءمة ما كانت فاعليته لتخرج إلى حيز الوجود لولا قابلية المجتمعات له في ظل تسارع وتيرة التنوع الثقافي إثر ولوج الجماعات الإثنية والقومية والدينية إلى العمل السياسي، والإلحاح على المشاركة السياسية طلباً للسلطة.

ويجب إيضاح أن اتفاق الليبراليين حول مجموعة من الأسس الفكرية - التي تشمل: الفردية، والحرية، والتسامح، والمساواة... إلخ - لم يمنع هذا القدر الهائل من التباين والاختلاف حول المنطلقات الفكرية والتوجهات الرئيسية للمبدأ الليبرالي وفقاً للملاءمة والتكيف مع المتطلبات المجتمعية المعاصرة. وبناءً على هذا التصور يمكن تقسيم الاتجاهات الليبرالية إلى اتجاهين رئيسين: الأول: يمثل اليمين الليبرالي في صورته الفردية الخالصة. ومن أهم دعواته كل من «روبرت نوزيك» (Robert Nozick) (1838 - 2002)¹. وديفيد غوتيه David Gauthier، ويشدد هذا الاتجاه على قدسية حقوق الملكية الخاصة. ويقف ضد قيام الدولة بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية بأي صورة كانت. أما الاتجاه الثاني فيمثل دعاء «النزعة المساواتية في الليبرالية» Liberal Egalitarianism²

1 - روبرت نوزيك أستاذ الفلسفة بجامعة «هارفارد»، وأهم كتبه «الفوضى والدولة واليوتوبيا» (1974)، اشتهر بدفاعه عن الحد الأدنى من التدخل الحكومي ونقده للفلسفات السياسية لدى اليسار بعد أفضل ما قيل عن الليبرالية Libertarianism (النزعة التحررية) ينظر في:

The Cambridge History of Twentieth Century Political Thought, ed. by Terence Ball and Richard Bellamy, Cambridge University Press, 2003, p.662.

2 - النزعة المساواتية Egalitarianism: الإيمان بشيوع المساواة بين البشر، وينطبق ذلك على الثروة والمركز والسلطة، وعلى تحديد حالات عدم المساواة ومحاولة معالجتها. ينظر في: Bealey, F., op.cit. p. 113.

ومن أبرزهم جون رولز¹ John Rawls (1921 - 2002) ورونالد دوركين Ronald Dworkin (1931 -)².

ويتحدث هذا الاتجاه عن ضرورة معالجة التفاوت الذي لا مفر من نشأته إنسانياً. وأن تكون أولوية العمل أخلاقياً هي لصالح الأدنى انتفاعاً Least well-off من أفراد المجتمع³.

ويجب لفت الانتباه إلى أن ما يُطلق عليه «النزعة المساواتية في الليبرالية» يُعدّ تسميةً أمريكية ذات طابع مميز؛ إذ تعني إحداث قطيعة مع أي صلة بالاشتراكية، أو تلك الكلمة المنبوذة في المجتمع الأمريكي. وإذا أردنا

يجب لفت الانتباه إلى أن ما يُطلق عليه «النزعة المساواتية في الليبرالية» يُعدّ تسميةً أمريكية ذات طابع مميز؛ إذ تعني إحداث قطيعة مع أي صلة بالاشتراكية، أو تلك الكلمة المنبوذة في المجتمع الأمريكي.

تحديداً أكثر إفادة؛ فإن بوسعنا القول: إن المفهوم الليبرالي المعاصر للتعددية الثقافية يمكن حصره اجمالاً في نطاق «الليبرالية الاجتماعية» Social Liberalism والتي بدورها تتفرع إلى اتجاهين رئيسيين: الأول تتمثل بؤرة اهتمامه في فكرة المساواة والحقوق المدنية والسياسية الأساسية لدى المواطنين، وأبرز ممثليه حضوراً وتأثيراً: «جون رولز». بينما ينصرف الاتجاه الثاني إلى تناول قضايا فرعية تتم معالجتها من وجهات نظر

1 - جون رولز: أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد، يعدّ كتابه «نظرية في العدل» (1971) أكثر أعمال الفلسفة السياسية في القرن العشرين تأثيراً، أدخلت أعماله تحسينات على نظريته، كما في كتابه «الليبرالية السياسية» (1993)؛ حيث يرى أن مبادئ العدل يمكن أن يتبناها أناس لهم وجهات نظر دينية وفلسفية متباينة. أما كتابه قانون الشعب (1999) فهو الذي قدّم النظرية إلى المجتمع العالمي.

ينظر في: The Cambridge History of Twentieth Century Political Thought, p.665.

2 - رونالد دوركين: أستاذ بجامعة «بيبل» و«أكسفورد»، له مقالات مهمة في الفقه القانوني ونقد الوضعية القانونية في كتاب «أخذ الحقوق بجديّة» (1978)، وحاول وضع نظرية ليبرالية في المساواة من خلال كتاب «الفضيلة المهيمنة»: المساواة في النظرية والتطبيق (2002).

Ibid., p.638.

ينظر في:

3 - Kymlicka, Will, Politics in Vernacular: Nationalism Multiculturalism and Citizenship, Oxford University Press, 2001, p.328.



متباينة ومختلفة، وتتبدى إسهاماته الجديرة بالذكر عند «مايكل وولترز»
Michael Walzer (1935 -)¹ وويل كيمليكا Will Kymlicka (1962 -)².

وضمن نطاق الليبرالية الاجتماعية يشترك الاتجاهان في محاولة معالجة
التباينات والاختلافات ما بين الأفراد في المجتمع عبر انفتاح أفق التفكير في
العدالة والمساواة على نحو أكثر اتساعاً وشمولاً.

ثانياً: التناول الليبرالي المعاصر للتعددية الثقافية (التأسيس الفلسفي):

- كيف يتحقق العدل؟

لا يمكن التعامل مع ظاهرة إنسانية / اجتماعية دون أن يمثل الإطار الفلسفي
مرجعيتها الأساسية، وحين نتعامل مع التعددية الثقافية فإننا بإزاء تأسيس
فلسفي لتوجه معياري يمثل قاعدة للتعامل. هذا التوجه أو الأساس الفلسفي يمكن
التعبير عنه بمصطلح دالّ هو «العدل» أو «العدالة» Justice.

وفي تعريف الموسوعة الفلسفية للعدالة أو العدل يتم التعريف بضدها أي
الظلم. وحينما نقول إن شخصاً ما ظالمٌ بالنسبة إلى شخص آخر، فإن وقوع
الظلم يؤكد أن هناك مَنْ تَمَّ ظُلْمُهُمْ، ويتلقون معاملة ظالمة من قِبَل آخرين؛
ولا تعني ممارسة الظلم بالضرورة ممارسةً مباشرةً تجاه أفراد معينين؛ بل قد
يحدث الظلم نتيجة التمييز والمحاباة، وذلك من خلال معاملة بعض الأفراد
بعناية واهتمام أكبر من بعضهم الآخر³.

1 - مايكل وولترز: عمل أستاذاً ببرنستون وهارفارد، انشغل سياسياً بالحركات اليسارية، خاصة حركة
الحقوق المدنية، ومناهضة الحرب في الستينات من القرن العشرين، ومن أشهر كتبه: «الحروب
العادلة وغير العادلة (1977)» و«مجالات العدل (1983)».

ينظر في: The Cambridge History of Twentieth Century Political Thought, p.6705.

2 - ويل كيمليكا: عمل أستاذاً بجامعة أوتاوا وتورنتو (كندا)، وجامعة برنستون بأمريكا، مهتم بمجال
التعددية الثقافية ومن أشهر كتبه: الليبرالية والمجتمع والثقافة (1989)، أوديسا التعددية الثقافية
(2007).

لمزيد من التفصيل ينظر في: التعريف بكيمليكا في عالم المعرفة (377)، يونيو (2001).

3 - ينظر في: Borchert, M., D., ed., Encyclopedia of Philosophy, "Justice", Detroit, Thomas Pogge,
Gale, 2006, vol.4. pp.862-866.

ولذلك، فإنه في مجتمع عادل يفترض أن تكون حريات المواطنين على قدم المساواة راسخة Settled؛ فالحقوق المصانة - من خلال العدالة - لا تخضع للمقايضات السياسية أو لحسابات المصالح الاجتماعية. والشئ الوحيد الذي يبيح لنا الخضوع لنظرية خاطئة هو الافتقار لأخرى أفضل، وعلى نحو مشابه ثمة إمكانية للتسامح مع ما هو غير عادل، فحسب إذا كان ذلك يعدّ ضرورياً لتجنّب ما هو غير عادل على نحو أكبر. ولأنهما فضيلتان أوليتان للفعالية الإنسانية؛ فإن الحقيقة والعدالة لا تقبلان المساومة¹.

وإذا كانت العدالة - بمفهومها العام - فضيلةً إنسانية دعت إليها النظريات والمذاهب الفلسفية - ومن خلال رؤى وأفكار ووجهات نظر الفلاسفة منذ بواكير الفكر الإنساني - فإنها - بالمعنى الليبرالي - تتخذ سبيلين أساسيين هما:

لا يمكن التعامل مع ظاهرة إنسانية / اجتماعية دون أن يمثل الإطار الفلسفي مرجعيتها الأساسية، وحين نتعامل مع التعددية الثقافية فإننا بإزاء تأسيس فلسفي لتوجه معياري يمثل قاعدة للتعامل.

1 - العدالة الإجرائية Procedural Justice، وتتمثل في الإجراءات المستخدمة من أجل الوصول لنتيجة نهائية في قضية محل خلاف وفقاً لشروط منصفة لكل الأطراف، وتتضمّن الشروط معاملة على قدم المساواة، وحيادية في اتخاذ القرار، ونيل جميع الأطراف حقّها في التعبير عن رأيها².

وتنصّب الفكرة في العدالة الإجرائية على كيفية تحقيق العدالة من خلال تعامل إجرائي مع الأفراد.

2 - العدالة التوزيعية Distributive Justice أو الاجتماعية، ومؤداها: كون البشر غير متشابهين في أوضاعهم الاجتماعية ومواهبهم وقدراتهم، وليس من الإنصاف أن يتم توزيع المنافع والأعباء على نحوٍ متساوٍ على أفراد غير

1 - Of Justice, Oxford, Oxford University Press, 1999, pp.3-4. Rawls, J., A Theory.

2 - Cohn, E., S., White and Etal., Distributive and Procedural Justice, in Law and Human Behavior, Journal Springer, vol. 24. No. 5, October 2000, pp.556-57.



متساوين، وتركز العدالة التوزيعية اهتمامها على المعايير التي بموجبها يحصل كل فرد على نصيبه من المحصلات النهائية¹.

وبالنسبة لليبرالية فإن العدالة التوزيعية هي مناط الاهتمام الأكبر لدى المنظرين الليبراليين، كما أنها مثار الجدل الدائر أو الخلاف المستمر بينهم؛ فـرولز ونوزيك ودور كينفي نطاق توجهاتهم الليبرالية يختلف حول أسس الحقوق المتساوية من منطلقات متعددة، لكنهم يتفقون حول تطبيق هذه الحقوق على نحو متساو دون النظر إلى أسباب عرقية ودينية وإثنية.

العدل بوصفه تحققاً للإنصاف:

من أجل مجتمع يؤكد المعاملة على قدم المساواة بين البشر - ومن ثم الحصول على المنافع من خلال الاستحقاق - جاء التوجه الليبرالي المعاصر إلى حماية الأقليات أو التنوع الثقافي على نحو غير مباشر، بمعنى عدم وجود برامج أو مخططات سياسية محددة؛ إنما عبر مجموعة من المبادئ والمعايير التي تتضمن الحقوق المدنية والسياسية والأساسية. وي طرح «رولز» مبدئين للعدل يمكن تطبيقهما على كل بنية أساسية لمجتمع معيّن، من أجل تحديد أو تخصيص الحقوق والواجبات، كما يقومان بتنظيم التوزيع للمنافع الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال التمييز بين المبدئين؛ حيث يتعلّق «الأول»: بمعرفة وحماية الحريات الأساسية على نحو متساوٍ. ويرتبط الثاني بالجوانب التي ترتب وتحدد اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تكون: (أ) قابلة للتوقع العقلاني Reasonably Expected لكونها أفضلية لكل شخص، و (ب) ملحقة بأوضاع ووظائف متاحة للجميع².

ويقدّم «رولز» صيغة منقحة للمبدئين في مؤلّفه «العدالة كإنصاف» (2001)³ لكي تتم قراءتهما على النحو التالي:

Ibid., pp.558-59.

- 1

Rawls, A Theory of Justice, p.53.

- 2

= 3 - صدر كتاب العدالة كإنصاف: «إعادة صياغة» في عام (2001) وقد حاول رولز معالجة عيوب =

أ - لكل شخصٍ الحقُّ ذاته - والذي لا يمكن إلغاؤه - في ترسيمة من الحريات الأساسية الكافية. وهذه الترسيمة متسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته.

ب - ويجب أن تحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين: أولهما: يفيد أن اللامساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص، وثانيهما: يقتضي أن تكون ظواهر اللامساواة محققةً أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذين هم الأقل مركزاً¹ (وهذا هو مبدأ الفرق)².

من أجل مجتمع يؤكد
المعاملة على قدم المساواة
بين البشر - ومن ثم
الحصول على المنافع من
خلال الاستحقاق - جاء
التوجه الليبرالي المعاصر
إلى حماية الأقليات
أو التنوع الثقافي على
نحو غير مباشر.

ولعل السؤال الموجه إلى «رولز» يجب أن يطرح كيف لمجتمع معيّن في ظل هذا الكمّ من البدائل المتاحة أن يسعى إلى تحديد مجموعة من المبادئ والمعايير يقبلها أعضاء المجتمع بوصفها مبادئ عادلة؟ إذن لا بد من إيجاد وسيلة أو صيغة لإيجاد وجهة نظر مشتركة لدى العقلاء.

وتهدف هذه الوسيلة أو الصيغة إلى إقصاء كلّ أشكال التحيز أو المحاباة. إذن فما هو هذا المعيار؟ إنه من خلال افتراض عقلائي مبتكر أسماه «رولز» «الوضع الأصلي» Original

Position³. هذا الافتراض هو الخطوة الأولى لكي يمكن قيام نقاش حول العدالة.

= ونواقص كتابه الأول «نظرية في العدل» (1971)؛ لكن لم يمهل القدر «رولز» لإتمام نهائي لهذا التفتيح، خاصة القسمين: الرابع والخامس، وتبقى قيمة هذا التفتيح قائمة في تحسين عرض الكتاب الأول، وتصحيح بعض الأخطاء، والرد على عدد من الاعتراضات المهمة.

1 - جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مراجعة ربيع شلهوب، الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 148.

2 - مبدأ الفرق The Difference Principle، يعبر مبدأ الفرق عن فكرة مفادها هو أننا إذا بدأنا من القسمة المتساوية؛ فإن جماعة المواطنين الأكثر انتفاعاً يجب ألا تتحسن أحوالها على حساب التسبب بضرر لجماعة المواطنين الأقل انتفاعاً.

3 - الوضع الأصلي هو ذلك الوضع الذي يتم فيه العقد الاجتماعي. إنه الوضع الذي توجد فيه أطراف =



ويتحدث «رولز» أن الغاية أو الهدف من الوضع الأصلي طرحُ «العدالة بوصفها إنصافاً» Justice as Farness، إنه في العدالة بوصفها إنصافاً يتطابق الوضع الأصلي للمساواة مع حالة الطبيعة في نظرية العقد الاجتماعي التقليدية. إننا لا نفكر في الوضع الأصلي بوصفه حالة تاريخية واقعية؛ لكن بوصفه حالة بدائية من الحضارة. وينبغي فهمه بوصفه وضعاً افتراضياً محضاً قد أخذ سماته المميزة ليقودنا إلى تصوّر مُعيّن للعدالة¹.

وعندما يتحدث «رولز» في العدالة بوصفها إنصافاً؛ فإنه يجب ملاحظة أمرين أساسيين: الأول: أن «رولز» يطبق نظريته في العدالة على ما يطلق عليه «البنية الأساسية» Basic Structure، ويتكون من المؤسسات الاجتماعية والسياسية الرئيسية في المجتمع التي يتعاون بعضها مع بعض في ظل نظام واحد، ولذلك فإن المجتمع عند رولز بمثابة «مشروع تعاوني» Cooperative Venture يقوم على المنفعة المتبادلة. ويقصد «رولز» بالبنية الأساسية تحديداً: الدستور، والقضاء المستقل، وملكية منظمة قانونياً، واقتصاد قائم على المنافسة، والأسرة في شكل معيّن. ولكي يقودنا الوضع الأصلي كخطوة أولى إلى العدالة؛ فإنه يستلزم ما يدعوه رولز «حجاب الجهالة» Veil of Ignorance. فإذا كانت فكرة «الوضع الأصلي» بمثابة إجراء ينعدم فيه التعسف؛ بحيث تكون أي مبادئ متفقٍ عليها عادلة، وهكذا، يوظف «رولز» «العدالة الإجرائية» في حالتها الخالصة كأساس لنظرية، وحيث يجب تحيئة كل النتائج المترتبة على ظروف معينة، تدفع الأشخاص إلى استغلال تلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية للحصول على امتيازاتهم الخاصة. ولذلك فإنه يفترض أن الأطراف في الوضع الأصلي يتعيّن وضعهم وراء حجاب الجهالة؛ «حيث

= وراء ما يسميه حجاب الجهالة Veil of Ignorance، ويحدده بما يلي: لا يعرف أي واحد منها موقعة في المجتمع، طبقته أو وضعيته الاجتماعية، ولاحظه من توزيع الإمكانيات والقدرات الطبيعية ولا (مقدار) ذكائه و(مقدار) قوته وما شابه... وزيادة على ذلك، لا تعرف الأطراف الظروف الخاصة لمجتمعاتها؛ أي أن كل واحد فيها لا يعرف وضعه الاقتصادي أو السياسي. أو مستواه الحضاري والثقافة التي حققها... وعليها أن تختار مبادئ تكون مستعدة للعيش مع نتائجها، مهما كان الجيل الذي ينتمي إليه كل واحد منها، ينظر المرجع السابق، ص 38.

Rawls, A Theory of Justice, p. 11.

إنهم لا يعرفون كيف ستؤثر الخيارات المتنوعة على حالتهم الخاصة، وهم مضطرون لتقييم المبادئ كلية على أساس الاعتبارات العامة»¹.

وينطلق «رولز» في رؤيته للعدالة من وضع قاعدة مؤكدة لحق تكافؤ الفرص أو المساواة في الفرص؛ أي ضمان فرص متكافئة في تحقيق النجاح في مجالات مختلفة. ويمكن أن نلاحظ أن منطلقات «رولز» الليبرالية - بالمقارنة بأخرين كـ «نوزيك» - تُعدّ منطلقاتٍ جذريةً في معالجة انعدام المساواة في الفرص؛ فهو «لا يتوقف عند حدود إرساء دعائم «شبكة الأمان» Safety Net أو الحد الأدنى الاجتماعي (الحاجات الأساسية) فحسب؛ بل تتجاوز

ذلك إلى إعلان رغبته في قيام الفئات الأعلى في المستوى الاجتماعي بدعم تحقيق المساواة في الفرص أمام الجميع»².

ونعود للمبدأ الأول لتحقيق العدالة على نحو منصف عند «رولز» والمتعلّق بمعرفة وحماية الحريات الأساسية على نحو متساوٍ، لنوضح ذلك التمايز الذي وضعه «رولز» بين أوجه النظام الاجتماعي التي تعرف وتحمي الحريات الأساسية على قدم المساواة، وبين تلك التي تعين وتؤسس اللامساواة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية.

«ولنلاحظ أنه من الضروري الآن أن تُعطى الحريات الأساسية من خلال قائمة حاوية لهذه الحريات. ومن بين هذه الحريات ذات الأهمية: الحرية السياسية (حق التصويت وتولي مقاليد المناصب العامة) وحرية التعبير والتجمع، وحرية الضمير، وحرية الفكر، والحرية الشخصية، التي تتضمن تأميناً من الاضطهاد النفسي والاعتداء الجسدي وتمزيق الأوصال Dismemberment (السلامة الشخصية)، وحق الملكية الشخصية، والتمتع بالحرية دون اعتقال أو احتجاز

يتحدث «رولز» أن الغاية أو الهدف من الوضع الأصلي طرح «العدالة بوصفها إنصافاً»، إنه في العدالة بوصفها إنصافاً يتطابق الوضع الأصلي للمساواة مع حالة الطبيعة في نظرية العقد الاجتماعي التقليدي.

Ibid, p. 118.

- 1

Holmes, Stephen, The Gatekeeper Review of Rawls's Political Liberalism, The New Republic, - 2
October 11, 1993, p.42.



تعسفي، كما يمكن تعريفها بمفهوم سيادة القانون. ويجب أن تكون هذه الحريات على قدم المساواة من خلال المبدأ الأول¹.

يطبق «رولز» المبدأ الثاني - في مقاربة أولى - على توزيع الدخل والثروة وإنشاء التنظيمات التي تتقيد بالفروق في السلطة والمسؤولية. ويتم تطبيق المبدأ الثاني من خلال أوضاع منفتحة، ومن ثم فإن الخضوع لهذا التقيد يتم من خلاله ترتيب اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية من أجل أن ينتفع منها كل شخص².

وعندما يستخدم «رولز» فكرة العدالة الإجرائية؛ فإنه يطبقها على الحصص التوزيعية. وإنه من الضروري إعداد وإدارة نظام غير متحيز من المؤسسات. وفي مقابل بنية أساسية عادلة فحسب، تلك التي تتضمن دستوراً سياسياً عادلاً، وتديراً عادلاً من المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية³.

ويحاول «رولز» أن يضع تصوره في إطار ما يسميه «التصور العام للعدالة» General Conception of Justice، فجميع القيم الاجتماعية - من حرية وإتاحة فرصة ودخل، وثروة، وأسس اجتماعية لاحترام الذات Self-respect - يجب أن توزع على نحو متساوٍ، ما لم يكن توزيع إحداها أو توزيعها جميعها توزيعاً غير متساوٍ لصالح الجميع⁴.

ومن منطلق احترام الذات على نحو متساوٍ يمكن الدخول إلى عالم تعددية القيم «Value Pluralism» عند «رولز»، وعلينا أن نتوقف لكي نميز بين احترام الذات أو الالتزام بالاحترام المتبادل من حيث احتياجات الآخرين وحقوقهم، وبين فكرة الاستقلال الذاتي Autonomy التقليدية التي تنهاها المبدأ الليبرالي؛ فاحترام الذات يُلزم الكيانات الإنسانية العاقلة والفاعلة بالالتزام بالقيم المتفق عليها؛ أي تلك الصورة من التكامل العملي للقيم التي توافق عليها الأفراد من أجل تسيير أمور حياتهم.

Ibid., p. 53.

- 1

Loc. Cit.

- 2

Ibid., p. 76.

- 3

Ibid., p. 54.

- 4

إن الفارق الحقيقي قائمٌ بين احترام التنوع القيمي أو المذهبي واحترام الالتزامات العملية بالقيم المتفق عليها. وهنا تقودنا الفكرة السابقة إلى ما يطلق عليه «رولز» الإجماع التوافقي ¹Overlapping Consensus.

ويجب إدراك أن الإجماع التوافقي والعقل العام Public Reason ² هما الضمانتان الأساسيتان في الثقافة السياسية من أجل حماية الحقوق الأساسية للمواطنين جميعاً. ويتعلق «الإجماع التوافقي» بالمذاهب الشاملة المختلفة، والتي تكون قادرة على دعمها للديمقراطية الدستورية Constitutional Democracy، فإذا لم يتم هذا الإجماع التوافقي؛ فإن المواطنين قد يرون المجتمع من خلال قيمهم الخاصة غير العامة Non-Public التي لا تؤسس لديمقراطية دستورية. إن الإجماع التوافقي يحل إشكالية التصارع القيمي بين ما هو خاصٌ وعام؛ فتكون القيم المشتركة بمثابة الدعامة الأساسية لديمقراطية دستورية «إن الغرض هنا من إجماعٍ توافقي لقيمٍ مشتركة هو مساندة وضمان استقرار البناء الأساسي للمجتمع، بوصفه ديمقراطية دستورية تقوم بدور الوسيط بين وجهات النظر غير العامة المختلفة والمتنوعة» ³.

من منطلق احترام الذات على نحو متساو يمكن الدخول إلى عالم تعددية القيم عند «رولز»، وعلينا أن نتوقف لكي نميز بين احترام الذات أو الالتزام بالاحترام المتبادل من حيث احتياجات الآخرين وحقوقهم.

- 1 - الإجماع التوافقي هو إجماع قائم بين القوى السياسية والاجتماعية يشتمل على عقيدة دينية لإيمان حر، ومذهب ليبرالي من نوع كانط ومل، ووجهة نظر غير نسقية تحتوي على مجال واسع من القيم اللاسياسية مع القيم السياسية الخاصة بالعدالة بوصفها إنصافاً.... إنه يحتوي على مفاهيم للمجتمع والمواطنين كأشخاص، وأيضاً على مبادئ للعدالة، وعلى وصفٍ للفضائل التعاونية التي عبّرها تتجسد تلك المبادئ في الخلق الإنساني، ويكون لها تعبير في الحياة العمومية. لمزيد من التفصيل ينظر في: رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ص 383 - 388.
- 2 - العقل العام هو سلطة سياسية عمومية، يمكنها أن تتدخل في حالات التعرض لمبادئ الدستور وللمبادئ العدالة، وهو ما يمكن تسميته - عادة - الرأي العام. ينظر في المرجع السابق، ص 221 - 228.

Rawls, Political Liberalism, N. N. Columbia University Press, 1993, p. 134.



ويتأسس الإجماع التوافقي - الذي يطلق عليه رولز أيضاً «الإجماع الدستوري» - على ثلاث مواد:

الأولى: تحديد الحقوق الممنوحة لجميع المواطنين، ولا بد أن تأخذ جميع هذه الحقوق أولوية خاصة في المجتمع، بمنأى عن حساب المصالح الاجتماعية (الخاصة)، ومن ثم يمكن إرساء قواعد التنافس السياسي بكل وضوح وحسم¹.

الثانية: ترتبط بمناقشة المواطنين في الأمور العامة؛ إذ يجب الاعتماد في هذه المناقشة على ما يسمى «العقل العام»، الذي يقوم على وجهة نظر «أن الأفراد في حالة المناقشة وللوصول إلى حل للاختلافات بينهم - فيما يتعلق بأمور عامة - يجب عليهم أن يفسروا ويوضحوا أساس وجهات نظرهم، من خلال ما قد يتوقعه الآخرون، الذين قد يؤيدون وجهات النظر هذه بوصفها متسقة مع حريتهم والتكافؤ فيما بينهم»².

وتعدّ المادة الثالثة والأخيرة ماثلة في مدى «استعداد المواطنين للالتقاء في «منتصف الطريق»، من خلال معارضة تقوم على شروط سياسية يمكن قبولها علانية»³، ويمكن قراءة أبعاد موقف «رولز» من خلال فهم تصور «الإجماع التوافقي» بوصفه تعبيراً عن قيم التسامح، الذي أكدته رؤية «جون لوك» وتوكيد «كانط» على الاحترام المتبادل. وتأتي محاولة الالتقاء في منتصف الطريق صورة من صور الاحترام المتبادل، فنحن نمنح الآخرين ما نتوقع أن نحصل عليه من حقوق. وعلى درب «كانط» في إدراكه لقيمة - «العقل العام» يسير «رولز» - في إيمانه بقيمة التشاور حول القضايا العامة أو المشتركة، من خلال احترام وجهة النظر الأخرى لأولئك الذين لا نتفق معهم، إنه اعتراف متبادل يدل على احترام الآخرين.

Ibid., p. 161.

- 1

Ibid., p. 218.

- 2

Ibid., p. 163.

- 3

ولا يمكن فهم الإدراك الليبرالي للتعددية؛ أي وجود مبادئ يقبلها أفراد متنوعون أو جماعات مختلفة ليس من باب الرياء أو المواراة. فما يقدمه «رولز» ليس سقوطاً بين فكّي الإيمان بالتعددية كتوجّه منصف وعادل للمجتمعات الليبرالية، وما يفرضه التوجه الليبرالي الأصيل باتجاه تكريس الحرية الفردية بوصفها المرتكز الأساسي للمبدأ الليبرالي.

إن محاولة البحث عن وحدة في التنوع ليست محاولة سياسية تؤسس للدولة متعددة الثقافات عند «رولز»؛ أي برامج وسياسات تؤكد التعددية الثقافية؛ إنما تتجاوزها إلى ما يسمى «اليوتوبيا» الواقعية Realistic Utopia

إنّ محاولة البحث عن وحدة في التنوع ليست محاولة سياسية تؤسس للدولة متعددة الثقافات عند «رولز»؛ أي برامج وسياسات تؤكد التعددية الثقافية؛ إنما تتجاوزها إلى ما يسمى «اليوتوبيا» الواقعية.

التي تنصرف إلى مجال الفلسفة السياسية بأسره؛ فعندها يتسع هذا المجال لأفاقٍ غير محدودة للإمكانية السياسية العملية. ويتوقف أملنا في مستقبل مجتمعنا على الاعتقاد في أن العالم الاجتماعي يسمح بوجود ديمقراطية دستورية عادلة وعقلانية لعضو في مجتمع شعوبٍ عادلٍ وعقلاني¹.

ويتحدث «رولز» في حقيقة التعددية السياسية العقلانية، فيرى «أن التعددية في المجتمع المحلي يقابلها - على مستوى الشعوب - تنوعٌ بين شعوب عقلانية ذات تقاليد وثقافات

متباينة ومختلفة. ولكي يكون التصور السياسي الليبرالي للعدالة تصوراً واقعياً، فإنه لا بد أن تكون المبادئ والقواعد الأساسية تتسم بالعملية، وإمكانية التطبيق على التدابير الاجتماعية والسياسية القائمة، كما أن المبادئ التي تقوم عليها تصورات العدل يجب أن تستوفي «معيار المعاملة بالمثل» Criterion of Reciprocity. ووفقاً لهذا المعيار عند اقتراح شروط معينة على أنها أكثر الشروط عقلانية للتعاون المنصف².

Rawls, The Law of Peoples, Harcard, Press, 1999, p. 11.

- 1

Ibid., p. 15.

- 2



ويطرح «رولز» سؤالاً جوهرياً: هل يمكن أن تتوافق الديمقراطية مع المذاهب الشاملة، سواء أكانت دينية أم غير دينية؟ ولكي تجيب الليبرالية السياسية عن هذا السؤال، فلا بد من التفرقة بين ما هو تصور سياسي قائم بذاته عن العدالة، وبين ما هو مذهب شامل، فالتصورات السياسية ينظر إليها بوصفها ليبرالية، وكذلك فإن الكتائين (نظرية في العدل - الليبرالية السياسية) ليسا متماثلين، وإن كان كلٌّ منهما لديه فكرة العقل العام: في الكتاب الأول (نظرية في العدل) يمثل العقل العام صورة مذهب ليبرالي شامل، بينما في الكتاب الثاني (الليبرالية السياسية) يمثل العقل العام طريقة للتفكير العقلاني في القيم السياسية التي يتشارك فيها مواطنون أحرار ومتساوون. ولا تتعدى على مذاهب المواطنين الشاملة، طالما أن تلك المذاهب متفقة مع التنظيم السياسي للمجتمع¹.

وهكذا فإن التصورات الليبرالية السياسية لا يمكن تبريرها من خلال براهين وحجج مستقلة لقيمتها الشاملة كما في المذاهب الشاملة؛ لكن تكمن قيمتها في إنجاز «إجماع توافقي» بالنسبة لأحكام فردية / جماعية. ومن هنا تتجلى قدرة التعددية الليبرالية على القيام بفعلٍ مشترك.